مُنَاقَشَة مَذهَبَيْ التَّأوِيلِ وَالتَّفْوِيضِ

(من دروس شرح العقيدة الواسطية بالمسجد النبوي)

لفضيلة الشيخ

أ.د: صالح بن عبد العزيز سندي

حفظه الله تعالى

(راجعه الشيخ وعدَّل عليه)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا تفريغ لدرسين من دروس شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لفضيلة الشيخ أ.د: صالح بن عبد العزيز سندي -حفظه الله تعالى-. وهما الدرس الثالث عشر والدرس الرابع عشر، الأول منهما بعنوان: "مناقشة مذهب أهل التأويل"، والثاني بعنوان "مناقشة مذهب أهل التفويض".

وقد ألقى الشيخ -وفقه الله- هذين الدرسين في مسجد رسول الله ﷺ ليلة الثاني وليلة الثالث من صفر من عام ثمانية وثلاثين وأربعمئة وألف من هجرة المصطفى ﷺ.

ولأهمية هذين الدرسين وتميزهما في التأصيل في الرد على المخالفين لأهل السنة في باب الأسماء والصفات مع سهولة العبارة واختصارها، رأينا أن نقوم بتفريغهما ونشرهما بين طلبة العلم لتعم الفائدة.

والله -تعالى- نسأل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن يجزل الأجر والمثوبة للشيخ ولمن قام بالتفريغ ولمن قرأه ونشره.

والحمد لله رب العلمين.

راجعه وعدله: الشيخ صالح سندي

قام بالتفريغ: علي بن خالد، وبراء بن محمد

غفر الله لنا ولشيخنا ولوالدينا ولجميع المسلمين.

الدرس الأول

مناقشة مذهب أهل التأويل

قال الشيخ صالح -وفقه الله تعالى-:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألّا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد:

فقد انقسم الناس في نصوص الصفات -في الجملة- إلى ثلاثة أقسام:

١. إلى أهل تعطيل.
٢. وأهل تمثيل.
٣. وأهل سواء السبيل.

أهل التعطيل انفصلوا إلى ثلاثة أقسام، إلى أهل التخييل وإلى أهل التجهيل وإلى أهل التأويل.

أهل التخييل: هم الفلاسفة الذين زعموا أن ما أخبر الله -جلّ وعلا- به عن نفسه وما أخبر به نبيه ﷺ لا يعدو إلا أن يكون خيالات لا حقيقة لها.

وأما أهل التجهيل: فإنهم أهل مسلك التفويض، وسنتكلم عنهم لاحقًا -إن شاء الله-.

وبقي الآن مذهب أهل التأويل:

والمراد بمذهب أهل التأويل هو ما يزعمه هؤلاء المتكلمون من أن نصوص الصفات يجب حملها على خلاف ظاهرها لاقتضاء ظاهرها للتشبيه، هذا أمر أول.

وأمر ثانٍ وهو تعيين المراد من هذه الصفات، فهم يزعمون مثلا أنّ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] لو حملناه على ظاهره لاقتضى ذلك تشبيه الله -جلّ وعلا- بالمخلوقين؛ فالاستواء من صفات المخلوقين -هكذا زعموا-، وبالتالي يتعين أن نقول إن هذا النص على خلاف ظاهره، ثم ورد سؤال عند من يسمع كلامهم وهو: إذًا على أي شيء نحمل هذا النص؟ فاجتهدوا في تعيين المراد فقالوا: إن استوى ليست على ظاهرها فالظاهر المعلوم بلغة العرب أن استوى بمعنى علا وارتفع، وهذا -كما زعموا- يقتضي التشبيه، إذًا ما الذي أراده الله -عزّ وجلّ- بنسبة الاستواء إليه؟ قالوا نحمل هذ على: الاستيلاء، نقول إن معنى استوى: استولى، إذًا منهجهم مركب من هاتين المرحلتين.

والحق أن القوم كان البلاء عندهم إنما هو من فساد في الأصل في قلوبهم أدّى بهم إلى سلوك هذا المسلك، بمعنى ليست المسألة قضية علمية أنتجت هذا المسلك إنما القوم عندهم فساد في قلوبهم وصدورهم، فإن الشأن فيهم أنهم اعتقدوا ثم استدلوا، اعتقدوا اعتقادات بنوها على أصول فاسدة غير مستمدة من الكتاب والسنة، ثم لمّا اصطدموا بالنصوص التي تخالف هذه الاعتقادات ما وجدوا ملجأً ولا مخرجاً إلا أن يسلكوا معها مسلك التأويل، فهو إذًا مهرب ومخرج لأجل أن لا يفتضح الأمر فيكونوا مصادمين ومعارضين للنصوص، وعثمان بن سعيد الدارمي -رحمه الله- في نقضه على بشر ذكر كلمة مهمة في هذا المقام قال: بلغني أن بشراً المريسي -الذي هو أحد رؤوس التأويل والتحريف الجهمية- قال: بلغني أن أصحابه اشتكوا إليه قالوا: ماذا نصنع بالأحاديث التي يحتج أهل السنة علينا بها وهي مروية بأسانيد جياد وذكروا جملة من الأسانيد، ماذا نصنع معها وفيها ما يخالف مذهبنا فقال لهم: (غالطوهم بالتأويل فتكونون قد رددتموها بلطف إذ لم يمكنكم أن تردوها بعنف)، إذًا مسلك التأويل ليس ثمرة عن منهج علمي نزيه أفرز الوصول إلى هذه النتيجة وهي أنّ نصوص الصفات يجب تأويلها، إنما هو كما ذكرت لك مهرب ومخرج من الاصطدام بالنصوص التي تخالف الأصول التي اعتمدوها وبنوا عليها ما يعتقدن في صفات الله -تبارك وتعالى-.

والقاعدة التي بيّنها الله -جلّ وعلا- في كتابه في شأن كل من يجادل بغير حق في آيات الله هي ما أخبر سبحانه وتعالى بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ

مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦]، لو أنّ كل مخالف للحق أذعن لسلطان النص وانقاد لهذا الوحي الذي جاء به نبينا محمد ﷺ من عند ربه ما حصل هذا الافتراق العظيم في أصول الدين مع وضوح الأدلة عليها.

مسلك التأويل مسلك في غاية الخطر وأفرز إشكالات كثيرة بل شروراً عظيمة على الأمة الإسلامية.

هذا وأصل بلية الإسلام من تأويل ذي التحريف والبطلان

وهو الذي قد فرّق السبعين بل زادت ثلاثًا قول ذي البرهان

السبب الذي أدّى إلى تفرق هذه الأمة في كثير من المسائل والمباحث إنما كان هذا الطاغوت الذي سلطوه على نصوص الكتاب والسنة.

الرد على هذا المنهج يكون من وجهين : أولًا: الرد الإجمالي، والثاني: الرد التفصيلي.

أما الرد الإجمالي:

فإنه رد قوي محكم مع كونه سهلًا واضحًا، فإنه يقال لكل من أوّل نصوص الصفات: قد أخبر الله -جلّ وعلا- في كتابه في آيات كثيرة جداً بثبوت صفات له -تبارك وتعالى-، فقد أخبر - تعالى- أنه استوى على العرش فقال: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥] وأخبر بثبوت صفة المحبة له فقال: ﴿ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾[المائدة: ٥٤]، وأثبت له الغضب ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ﴾[الفتح: ٦]، وأثبت لنفسه صفة الوجه فقال: ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ﴾[الرحمن: ٢٧]، وأثبت لنفسه صفة اليد فقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[المائدة: ٦٤]، في أدلة كثيرة لا يمكن أن ينازع إنسان في ثبوت هذه الصفات لله -تبارك وتعالى-، وأنتم تزعمون أنّ هذه النصوص ليست على ظاهرها إنما لكل نص من هذه النصوص فيما تخالفون في إثباته لله -تبارك وتعالى- تأويل على خلاف هذا الظاهر، والسؤال: أكان النبي ﷺ يعلم أنّ الحق في هذه النصوص ما ذهبتم إليه أم لا؟ لا يخلو الجواب من أحد أمرين: إما أن تقولوا نعم أو تقولوا لا، بمعنى: أكان النبي ﷺ يعلم أنّ معنى استوى في كل مواردها في القرآن هي بمعنى استولى أم لا؟ إن قلتم لم يكن يعلم فقد قلتم قولًا عظيمًا؛ فقد كذبتم قوله ﷺ

الثابت من حديث عائشة -رضي الله عنها- عند البخاري وغيره (إن أعلمكم وأتقاكم لله أنا) وأنتم تزعمون أنّ النبي ﷺ لم يكن الأعلم بالله بل أنتم الأعلم بالله، فليس لهم مناص من أن يقولوا إنه كان يعلم أن الحق في هذه النصوص هو في التأويل الذي ذكرناه.

فننتقل بعده إلى سؤال ثانٍ، نقول لهم أكان النبي ﷺ ذا فصاحة وبيان عنده قدرة على أن يوضح الحق كما فعلتم أنتم أم لا؟ إن قلتم لا فقد قدحتم في الله -جل وعلا- وقدحتم في نبيه ﷺ، قدحتم في الله حيث قدحتم في حكمته حيث أرسل رسولاً لا يستطيع أن يبيّن ولا يقدر على أن يفصح، وحاشا حكمة الله -عزّ وجلّ- من ذلك، وقدحتم في النبي ﷺ، حيث وصفتموه بالعِيِّ وعدم القدرة على البيان والفصاحة وحاشا رسول الله ﷺ من ذلك، بل هو أفصح الخلق -عليه الصلاة والسلام-، إذًا لا مناص لكم من أن أنه كان قادر على أن يبيّن وأن يفصح وأن يخبر وأن ينطق وأن يقول لنا إن قوله -تعالى-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ معناه استولى.

وههنا يرد عليكم السؤال الثالث، هل كان النبي ﷺ حريصاً على أمته شفيقاً مريداً لها الخير أم لا؟ إن قلتم لا؛ ما كان يريد لها الخير ولا كان يريد لها الهداية بل مريداً لضد ذلك، قلتم قولاً عظيماً، بل كذبتم حينها قول الله -جلّ وعلا- ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ۝١٢٨﴾[التوبة:١٢٨] فلا مجال لكم إلا أن تذعنوا أنّه كان حريصاً على هذه الأمة يريد لها الخير والهداية.

وههنا بعد اكتمال الأسئلة الثلاث يقال لهم: مع كمال العلم بالله وكمال الفصاحة والبيان والبلاغة وكمال النصح والشفقة بهذه الأمة ما الذي منع النبي ﷺ أن يقول في صفات الله -جلّ وعلا- كما قلتم؟! لا يمكن في هذه الحال البتة يمتنع امتناعاً بيِّناً أن يسكت النبي ﷺ عن البيان إلا لفقد هذه الأمور الثلاثة أو اثنين منها أو واحد منها على الأقل، يستحيل، ولازم ذلك عندئذٍ أيضاً أن تكونوا أنتم قد حزتم الكمال في العلم بالله والنصح والشفقة والفصاحة والبيان، لا شك أن هذا لا يقوله مسلم.

وهذه المناقشة مناقشة ملزمة مفحمة لا يستطيع مؤوِّل أن يقوم لها، وقد لخصها ابن القيّم –رحمه الله– في النونية في أبيات حسنة حيث قال:

فسل المعطل عن ثلاث مسائل ... تقضي على التعطيل بالبطلان

ماذا تقول أكان يعرف ربه ... هذا الرسول حقيقة العرفان

أم لا وهل حاز البلاغة كلها ... فاللفظ والمعنى له طوعان

أم لا وهل كانت نصيحته لنا ... كل النصيحة ليس بالخوان

فإذا انتهت هذي الثلاثة فيه كا ... ملة مبرأة من النقصان

فلأي شيء عاش فينا كاتما ... للنفي والتعطيل في الأزمان

بل مفصحا بالضد منه حقيقة الإ ... فصاح موضحة بكل بيان

ولأي شيء لم يصرّح بالذي ... صرحتم في ربنا الرحمن

ألعجزه عن ذاك أم تقصيره ... في النصح أم لخفاء هذا الشان

حاشاه بل ذا وصفكم يا أمة ... التعطيل لا المبعوث بالقرآن

صلى الله عليه وسلم.

ننتقل بعد ذلك إلى المناقشة التفصيلية لمسلك التأويل، مناقشة مسلك التأويل التفصيلية تتفرع إلى أربع مناقشات:

١. مناقشة في المنهج الذي سلكه المؤولة.

٢. ومناقشة للتأويل من حيث هو.

٣. ومناقشة للتأويل من حيث ثمراته.

٤. ومناقشة للتأويل من حيث لوازمه.

أولاً مناقشة مسلك التأويل من حيث المنهج الذي سار عليه المؤولة:

المنهج الذي سار عليه المؤولة هو:

أولاً: أنهم زعموا أن نصوص الصفات هي من قبيل الظاهر لا النص، معلوم في أصول الفقه أنّ ما يقبل التأويل إنما هو الظاهر لا النص، إذا كان الكلام نصاً لا يحتمل غير معناه فإنه لا يتسلط عليه التأويل، فجعلوا كل نصوص الصفات التي لا يريدون إثباتها لله –تعالى– من قبيل الظاهر لا النص، والواقع أنّ جُلّ نصوص الصفات إنما هي نصوص في معناها إما بألفاظها أو بألفاظها مع القرائن المحيطة بها هذا أولاً.

ثانياً: قالوا: إن نصوص الصفات من قبيل المتشابه، لمَ؟ قالوا: لأنها تقتضي التشبيه، وهذا أُسُّ البلاء عندهم وهو مبني على سوء ظنهم بالله –تبارك وتعالى– –كما سيأتي الكلام عن هذا قريباً –إن شاء الله–، ولا شك أن هذا أبطل الباطل ودعوى مجردة عن الدليل، بل مصادمة لنصوص الكتاب والسنة من أوجه كثيرة، لا يمكن أن يُنزل الله –تبارك وتعالى– كتاباً يريد به أن يكون ﴿نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾[النساء]، ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾[البقرة]، ويصفه بأنه الحق وأنه أحسن تفسيراً ومع ذلك فعامته في أفضل المطالب فيه متشابه لا يعرف فيه الحق بل ظاهره التشبيه والتشبيه ضلال وكفر، هذا لا يقوله من عظم الله –عز وجل–حق تعظيمه، هذا لا يقوله من قدر الله–عز وجل– حق قدره، إنما التشبيه إن كان هناك توهم له فهو راجع إلى فساد في قلوب الناظرين وفي قلوب المتأولين وليس راجعاً لكتاب الله –جلّ وعلا–، كيف يكون هذا التشبيه والله –جلّ وعلا– إنما أضاف هذه الصفات إلى ذاته، أين يرد هذا الاحتمال ولو على بعد والله –جلّ وعلا– يصف الاستواء بأنه صفة له وأنه متصف هو –سبحانه وتعالى– باليد وبالوجه ويصف نفسه بأنه يحب ويغضب ويبغض إلى غير ذلك مما جاء في النصوص، لا سيَّما وأن هذه النصوص إذا قرأتها وعلمت مقدار ما فيها من الجلال والعظمة وأنها مضافة إلى الله العظيم –سبحانه وتعالى– لا يمكن أن ينتاب القلوب التي آمنت بالله حقاً وعظمته كما ينبغي لا يمكن أن

ينال هذه القلوب شيء من توهم التشبيه، أين وجدتم ما يقتضي التشبيه في إثبات صفة اليد والله -جلّ وعلا- وصف نفسه بيد تطوي السماء وتقبض الأرض؟ أين وجدتم احتمال التشبيه لوجه حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه ؟ أين وجدتم هذا في هذه الصفات الجليلة العظيمة؟

ثم يقال ثالثاً: المسلك الذي سلكوه بعد ذلك أنهم عيّنوا المراد، قالوا: الله -جلّ جلاله- أراد من قوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ استولى، وأراد من قوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ ذاته، وأراد من: ﴿يُحِبُّهُمۡ﴾ يثيبهم، عيّنوا الشيء الذي أراده الله -تبارك وتعالى- من هذه النصوص، ولو سألت أي متأوِّل أعندك دليل؟ أعندك برهان من كتاب الله أو كلام نبيه ﷺ أنّ الله أراد من هذه الكلمة هذا المعنى؟ الجواب: لا يمكن، ليس هناك دليل من الكتاب والسنة فيه أنّ الله أراد من هذه الكلمة هذا المعنى، وبالتالي يكون كلامهم في هذه النصوص قولاً على الله بغير علم، وهذا من أعظم المنكرات أتقولون على الله ما لا تعلمون؟!

إذًا هذا هو المسلك الذي سلكه هؤلاء واتضح لنا أنّه مسلك هشٌّ ضعيف غير مستقيم.

ثم يقال لهم رابعًا: حقيقة حال هؤلاء المتأوِّلة هي أنهم شبّهوا فعطلوا فشبهوا، هناك أساس وهناك وسيلة وهناك نتيجة، هذا هو مسلك التأويل باختصار.

أساسٌ هو التشبيه، ما الذي دفع هؤلاء إلى أن يؤوِّلوا الصفات؟ وقع في قلوبهم تشبيه الله -عزّ وجلّ- بالمخلوقات، ولو لم يكن ذلك كذلك ما أولوا أليس كذلك؟ بدليل أنّ كل طائفة من هؤلاء لابد وأن تثبت شيئاً من صفات الله -جلّ وعلا- وبالتالي تجد أنّ هذه الصفات ما أوَّلوها، لِمَ؟ لأنهم ما اعتقدوا فيها التشبيه، إذًا أساس البلاء عندهم أنهم مشبهة.

ثانياً هناك وسيلة، هذه الوسيلة التي أرادوا أن يدفعوا بها هذا الشيء الذي وقر في قلوبهم هو التأويل الذي في حقيقته كان تعطيلاً، لأننا قد علمنا أن العلاقة بين التعطيل والتأويل علاقة ماذا؟ علاقة سبب بمسَبَّب، علاقة وسيلة بنتيجة، ثم كانت النتيجة أن وقعوا في التشبيه، كل تأويلات القوم ترجع إلى تشبيه الله -تبارك وتعالى- إما بالجامدات أو بالناقصات أو بالمعدومات أو بالمتناقضات، اعتبر هذا في كل ما جاء عن هؤلاء المتأوِّلة تجده

مستقيماً، وبالتالي كان حقيقة حال هؤلاء أنهم عطلوا تعطيلاً محفوفاً بالتشبيه مرتين، إذا كان المشبهة مذمومين مرة فهؤلاء مذمومون مرتين لأنهم شبّهوا مرتين.

في الصفة التي مرة معنا الدرس الماضي صفة المحبة، قلنا إن القوم أوّلوها إلى عدة تأويلات، لمَ؟ فراراً من تشبيه الله -تبارك وتعالى- بالإنسان الذي يحب، فنقول لهم: ما صنعتم شيئاً، فررتم من تشبيه الله -تبارك وتعالى- بالإنسان الذي يحب فشبهتموه بالجماد الذي لا يحب، وإذا كان ولا بد من التشبيه فلا شك بأن التشبيه بإنسان أحسن حالًا من التشبيه بالجماد الذي لا يحب، وكل عاقل يدرك أنه لو كان ثمة ذاتان إحداهما تحب الحسن وتكره القبيح والثانية لا تحب ولا تكره فلا شك أن الذات الأولى أفضل من الثانية، هذا يدركه كل عاقل.

إذًا حقيقة حال هؤلاء المؤولة أنهم فرّوا من التشبيه الواحد فوقعوا في التشبيه مرتين، هذا الرد على النهج الذي سار عليه المؤولة.

ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة التأويل من حيث ذاته، يقال لهؤلاء:-

أولاً: إنه ليس ثمة فارق عند القوم بين ما يصح تأويله وما لا يصح، فهذا الاضطراب دليل على أن منهجهم منهج غير صحيح. أقول: ليس عند القوم ضابط صحيح لما يصح تأويله من الصفات وما لا يصح، بمعنى: نقول لهم: ما الذي جعلكم تؤوِّلون هذه الطائفة من الصفات وتثبتون تلك الطائفة، دعونا نناقش هؤلاء الذين هم أقرب إلينا من غيرهم من هؤلاء المؤولة الذين يزعمون أنهم من أهل السنة بل أنهم هم أهل السنة! تجدهم قد أثبتوا بعضاً من الصفات -وفي ما أثبتوا كلامٌ، لكن دعونا نسلم أنهم مثبتون للصفات-، أثبتوا ما زعموا أنه صفات المعاني وهو سبع صفات:

له الحياة والكلام والبصر سمع إرادة وعلم واقتدر

ثم تجدهم بعد ذلك في الصفات الفعلية وفي كثير من الصفات الذاتية الخبرية مؤولين، أثبتوا السمع والبصر وأوَّلوا صفة الاستواء والنزول والإتيان والمجيء والمحبة والغضب واليد والساق إلى غير ذلك، والسؤال الآن: ما الذي جعلكم تثبتون هذه وتنفون هذه؟

قالوا: دليلنا على ذلك العقل، العقل هو الذي أرشدنا إلى ما يُثبَت وما لا يثبت لله -تبارك وتعالى-، فما أرشدنا إلى إثباته العقل أثبتناه والذي لم يرشدنا إليه أوَّلناه فنفيناه، ولهم في تقرير منهجهم العقلي في إثبات صفات المعاني حجة ترتيبها كالاتي:-

قالوا: إن حصول الفعل من الله -تبارك وتعالى- دليل القدرة فالذي يفعل هو القادر، وغير القادر لا يفعل إذًا الفعل دليل القدرة.

والإتقان دليل العلم، هذا الخلق في غاية من الإتقان والإحسان أليس كذلك؟ ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[النمل: ٨٨] إذًا لابد أن يكون الفاعل عليمًا، إذًا العقل يرشد إلى صفة العلم، عندنا كم؟ صفتان.

قالوا: والتخصيص دليل الإرادة، كون الله –جل وعلا- خصّ هذا بلون وهذا بلون وهذا بشكل وهذا بشكل وهذا بحال وهذا بحال، هناك تخصيص في المخلوقات أليس كذلك؟ قالوا: هذا لا يصدر إلا عن إرادة، إذًا هذا دليل على إثبات صفة الإرادة، هذه ثلاث.

قالوا: والقدرة والعلم والإرادة لا تكون إلا في حي، إذًا العقل أرشدنا إلى إثبات صفة الحياة، والحي لابد أن يكون سميعاً بصيراً متكلماً، فكانت النتيجة أن العقل أرشدنا إلى إثبات هذه الصفات السبع.

والجواب عن هذا من وجهين:

أولًا: أن يقال إنّ دليل العقل قد دلّ على إثبات غير هذه الصفات مما نفيتم؛ فإذا كان الإتقان دليل العلم فإنه أيضاً دليل الحكمة، وأنتم تنفون الحكمة، والتخصيص بالفضل والنعمة دليل الرحمة، وأنتم تؤَوِّلون صفة الرحمة،

وإيقاع العقوبة دليل على الغضب وأنتم تنفون صفة الغضب، وهلمَّ جرًّا في بقية الصفات التي تنفونها عن الله -تبارك وتعالى-، أو في كثير منها، فإن العقل يرشد أيضًا إلى إثباتها.

ويقال ثانيًا: سلّمنا جدلًا أن العقل لم يرشد إلى تلك الصفات، فإنه لم ينفها، وعدم العلم ليس علمًا بالعدم، وعدم الدليل ليس دليلًا على العدم.

هبوا أن العقل ما أرشد إليها فإن النقل قد دلّ عليها، والثقة بالنقل أعظم من الثقة بالعقل؛ لأن النقل معصوم والعقل غير معصوم؛ ولأنّ النقل متبوع والعقل تابع، فما الذي منعكم من إثبات هذه الصفات؟ ليس ثمة صفة واحدة يجزم العقل بامتناع اتصاف الله -عز وجل- بها على الوجه اللائق به -سبحانه-، فدلّ هذا على أنه ليس عند القوم ضابط يصح به أن يفرّق بين ما يُثبت وبين ما يُنفى.

قال المؤوِّلة: مهلًا علينا! إن كان هذا ليس فارقًا صحيحًا فعندنا فارق صحيح آخر، قلنا هاتوا، قالوا: الفارق هو توهم التشبيه، الصفة التي تقتضي التشبيه وتوهم التشبيه هي التي ننفيها عن طريق التأويل والتي لا تقتضي التشبيه فإننا نثبتها لله -سبحانه تعالى-.

وحينئذٍ نقول لهم: وهذا أيضًا ليس ضابطًا منضبطًا، إذا كنتم تثبتون لله -جل وعلا- السمع والبصر، فإن الجهمية يقولون: إن هاتين الصفتين تقتضيان التشبيه، فيلزم حينئذٍ نفيها عن الله -عز وجل-، قالوا لا، الجهمية أخطؤوا؛ لأنهم حينما قالوا إنّ السمع والبصر يقتضي التشبيه توهموا أن الثابت لله ما يماثل فيه المخلوق، لكننا نثبت لله سمعًا وبصرًا يليقان به، وهنا نقول ياالله العجب، سبحان الله العظيم! ومن قال لكم إن أهل السنة والحديث إذا أثبتوا الصفات لله أثبتوها على ما يقتضي التشبيه؟! حاشا وكلا.

إنّ الصفات التي تثبت لله جلّ وعلا -وهذا ما مضى عليه الرسل وأتباعهم وأجمع عليه السلف الصالح قاطبة- إنما هي صفات ثابتة لله -تبارك وتعالى- على ما يليق به على حد قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى].

قالوا: دعونا من الفارقين الضابطين السابقين وخذوا الضابط الثالث لعله يستقيم! قالوا الضابط هو الإجماع، ما أجمعنا على ثبوته لله أثبتناه، وما لم نجمع على إثباته لله -عز وجلّ- نفيناه.

قلنا وهذا أضعف من سابقيه، فإننا نقول لهم: لماذا أثبتم صفتي السمع والبصر لله -تعالى- ونفيتم في مقابل ذلك الاستواء والنزول؟ قالوا: لحصول الإجماع على ثبوت السمع والبصر لله بعكس النزول والاستواء، قلنا لهم: ولكن الجهمية والمعتزلة -أو كثير من المعتزلة- يخالفونكم؛ لا يثبتون لله السمع والبصر، إذًا ما انعقد الإجماع! قالوا: لا، الإجماع منعقد قبل بزوغ الجهمية والمعتزلة، قلنا :صدقتم، والإجماع منعقد قبل بزوغكم وبزوغهم على إثبات جميع الصفات لله -تبارك وتعالى-.

قالوا إذًا خذوا هذا الضابط الرابع -وليس عندنا بعده شيء!-، قالوا: الصفة التي جاء فيها أدلة كثيرة نثبتها كالسمع والبصر والحياة والعلم إلى غير ذلك مما أثبتوا، أمّا الذي لم يأتِ من الصفات فيه هذا القدر من كثرة الأدلة لا نثبته، وغنيٌّ عن البيان أن هذا فارق عليل؛ الحجة تثبت بدليل واحد عند المسلمين كافة أليس كذلك؟ آية واحدة أو حديث واحد كافٍ في إثبات الخبر أو إثبات الأمر والنهي، ثم إننا نقول لهم سلّمنا جدلًا بصحة هذا المسلك أو هذه الحجة أو هذا الضابط، فإنكم لم تلتزموا بهذا، فإنكم إن أثبتم لله السمع والبصر لكثرة الأدلة، فما بالكم نفيتم صفة العلو وفيها من الأدلة ما هو أضعاف أضعاف ما جاء في صفة السمع والبصر؟

يا قومنا والله إنّ لقولنا.... ألفاً يدل عليه بل ألفان

عقلاً ونقلاً مع صريح الفطرة الأ....ولى وذوق حلاوة القرآن

كلٌ يدل بأنه سبحانه....فوق السماء مباين الأكوان

إذًا لم يكن القوم أصحاب ضابط منضبط يفرق بينما يصح إثباته وما لا يصح إثباته، هذا هو الرد الأول.

الرد الثاني: يلزم المؤوِّلة في ما أوّلوا إليه من المعاني نظير ما فروا منه في الصفات التي أوّلوها، بمعنى كل معنىً يعينونه ويذكرون أنّ الصفة مؤَوَّلة إليه هم ملزمون فيه بنظير ما قالوا في الصفة الأصلية.

خذ مثلًا: تجد القوم يقولون إنّ الاستواء مؤول إلى الاستيلاء، وإذا سألناهم لمَ؟ قالوا لأن الاستواء يوهم التشبيه، فلا نعقل من يستوي إلا وهو مخلوق -هكذا قالوا-، قلنا يا قوم ما صنعتم شيئًا، فإنه يلزمكم في الاستيلاء مثل الذي قلتم في الاستواء، إذا كان الاستواء يقتضي التشبيه فالاستيلاء يقتضي التشبيه، وإذا قلتم لا نعقل من يستوي إلا وهو مخلوق، قلنا ولا نعقل من يستولي إلا وهو مخلوق! فإن قلتم لا، استيلاء الله يليق به لا كالمخلوقين، فإننا نقول وكذا استواؤه يليق به لا كالمخلوقين، كل جواب تقولونه فإننا نرجعه عليكم.

إن قالوا لا نثبت لله صفة الوجه بل نؤولها بالذات، لمَ؟ قالوا لأن الوجه لا يتصف به إلا مخلوق، لا نعقل من له وجه إلا وهو مخلوق-هكذا قالوا-، قلنا ونحن لا نعقل من له ذات إلا وهو مخلوق! -نخاطبهم بهذا الأسلوب الجدلي- قالوا لا، ذات الله تليق به لا كالمخلوقين، قلنا ووجه الله يليق به لا كالمخلوقين.

قالوا المحبة نؤولها إلى إرادة الإنعام؛ لأن المحبة لا يتصف بها إلا مخلوق؛ فالمحبة ميل القلب، قلنا والإرادة يلزمها مثل الذي قلتم فلا يتصف بها إلا مخلوق لأنها ميل القلب أيضاً، فإن قلتم لا، أنتم عرَّفتم إرادة المخلوق، قلنا وأنتم عرَّفتم محبة المخلوق! إذًا كل معنى أوَّل إليه القوم هم ملزمون بنظيره فيما فرّوا من إثباته، هذا جواب ثانٍ.

جواب ثالث: يلزم على مسلك التأويل معارضة قاعدة مجمع عليها بين أهل العلم وهي أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

ما بال النبي ﷺ يتلو على أصحابه هذا القرآن ليل نهار بل يحدثهم هو -عليه الصلاة والسلام - بأحاديث الصفات، أما كان يفعل هذا -عليه الصلاة والسلام -؟ ومع ذلك فإنه لم يقل لهم ولا مرة واحدة: حذارِ أن تحملوا هذه النصوص على ظاهرها؛ فإن ظاهرها يقتضي التشبيه ولو اعتقدتموه لكفرتم! أفعل هذا النبي ﷺ ولو مرة واحدة؟

أما كان النبي ﷺ يحدث أصحابه مرات كثيرة بنصوص لا يطيقون سماعها! والله إن بعض نصوص الصفات لا يطيق هؤلاء المتأوِّلة سماعها، كما قال عثمان بن سعيد الدارمي-رحمه الله- في حديث النزول: (إنه

أغيظ حديث عند الجهمية) أي: ما يطيقون سماعه، فإن فيه إثبات العلو والكلام والنزول، وهذه يفرون من إثباتها أعظم فرار.

أعود فأقول ما بال النبي ﷺ ما حذّر من توهم الخطأ والتشبيه مع أن القرآن مليء بإثبات الصفات التي تزعمون أنها تقتضي التشبيه؟ إذًا النبي ﷺ ما قام بالواجب وهو البيان مع وجود الحاجة، بدليل -يعني أثبتُ لك أن الحاجة في اعتقادهم قائمة- أن المتأولة لا يدعون فرصة إلا ونبّهوا وحذّروا من إثبات هذه الصفة أو تلك لله، لا تجد المتأوِّل يمر -إذا كان يفسر- على آية لا يطيق إثبات صفة لله فيها فإنك تجده يقول انتبه هذه معناها كذا ولا تعتقد على ظاهرها فهذا تشبيه ينزه الله عنه، ففي كل فرصة تجد أنه يعلق، سواء في شرح الحديث أو في تفسير الآية.

إذًا الحاجة باعترافكم قائمة، ومع ذلك ما نبه النبي ﷺ ولا مرة واحدة مع وجود الحاجة، مع الأمر العام للمؤمنين بتلاوة القرآن؛ فنصوص كثيرة فيها الأمر بتلاوة القرآن ﴿وَٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٢٧] "اتل" فعل أمر، وهذا الأمر يتناول كلّ المسلمين أليس كذلك؟، الصغير الكبير والرجل والمرأة والعالم والجاهل، إذًا كان هذا الأمر معرِّضًا لهذه الأمة في الوقوع في الخطأ، تدري ما هو هذا الخطأ؟ إنه التشبيه، وتدري ما هو التشبيه؟ الكفر بالله -عزّ وجلّ-! فإن تشبيه الله عزّ وجلّ بالمخلوقين عندنا وعندهم كفر بالله -تبارك وتعالى-، من شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومع ذلك النبي ﷺ ما حذّر المؤمنين ولا مرة واحدة فقال حذارِ أن تفهموا من قولي (ينزل ربنا إلى سماء الدنيا إذا بقي ثلث الليل الآخر) إياك أن تظن أنّ الله هو الذي ينزل بل الذي ينزل هو أمره بل الذي ينزل ملَك من ملائكته، وهو يحدث به كثيرًا، تدري حديث النزول كم رواه؟ أكثر من عشرين من الصحابة، أحاديث الرؤية يرويها أكثر من ثلاثين من الصحابة، إلى غير ذلك من نصوص كثيرة تدل على أنّ النبي ﷺ كان يكرر على أصحابه هذه الأحاديث فضلًا عمّا يتلوه من كتاب الله داخل الصلاة وخارجها ومع ذلك ما حذّر الصحابة ولو مرة واحدة أن يحملوا هذه النصوص على ظاهرها.

وقل مثل هذا في الصحابة، الصحابة كانوا يروون هذه الأحاديث على التابعين أم لا؟ هل قالوا لهم مرة انتبهوا فما نرويه لكم هذا على خلاف ظاهره ولو حملتموه على ظاهره لضللتم فشبهتم فكفرتم، قالوا هذا مرة واحدة على الأقل؟

ثم التابعون مع أتباع التابعين أفعلوا هذا؟، يالله العجب، ألا ترى القوم مسارعين إلى التنبيه والتحذير وهم يزعمون أنهم يغارون على دين الله -جلّ وعلا-، أكانوا أغير على دين الله من رسول الله ﷺ ومن الصحابة والتابعين وأتباعهم الذين هم خير هذه الأمة وأفضلها بشهادة رسول الله ﷺ؟

ثم يقال لهم جواب رابع: إنّ مسلك التأويل يقتضي أمرًا باطلًا عند جميع العقلاء، تدري ما هو؟، هو استعارة اسم الذم لأجل المدح، إذًا مسلك التأويل يقتضي صحة استعارة اسم الذم لإرادة المدح.

القوم إذا نظرت إلى مسلكهم في نصوص الصفات تجدهم يقولون إنّ نسبة الاستواء إلى الله -عزّ وجلّ- مجاز كنسبة الإرادة للجدار ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف:٧٧]، كنسبة الجناح للذل ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾[الإسراء:٢٤]، نسبة مجازية ليست على الحقيقة، هكذا يزعمون أليس كذلك؟

وهنا نقول لهم تنبهوا إلى أمرين:

أولًا: الجدار لا يُذمُّ بنسبة الإرادة إليه، والذل لا ينتقص قدره بنسبة الجناح إليه، لكن نسبة تلك الصفات التي تزعمون أنها موهمة للتشبيه لله -تبارك وتعالى- تقتضي أعظم الذم وأعظم القبح لأن حقيقتها التشبيه، والتشبيه ممدوح أم مذموم؟ مذموم.

الأمر الثاني: يلزم من قولهم أنّ الله -تعالى- مدح نفسه بذمها! تعالى الله عن ذلك.

حقيقة مسلك المؤولة أنّ الله أراد أن يمدح نفسه فذم نفسه ليمدحها! أراد الله أن يثني على نفسه بأنه يريد الإنعام على المؤمنين فذم نفسه بنسبة صفة تقتضي التشبيه فقال إنه يحبهم، إذًا ذم نفسه ليمدحها، ويالله العجب! أهذا يفعله أجهل الجاهلين فضلاً عن العليم الخبير أحكم الحاكمين سبحانه وتعالى؟!

تدري هذا المسلك يشبه ماذا؟ يشبه ما لو قام ملك من الملوك في الناس يريد أن يمدح نفسه، يريد أن يمدح نفسه بالشجاعة فقال أنا جبان، يريد أن يمدح نفسه بالكرم فقال أنا بخيل! استعار اسم الذمّ لإرادة المدح، هذا هو حقيقة مسلك التأويل، الله –عز وجل– نسب إلى نفسه ما يقتضي ذمها لأجل أن يمدحها.

وياالله العجب ما أشد خطأ هؤلاء وما أضعف تعظيمهم لله –تبارك وتعالى–! أهكذا يكون عليه الأمر في كتاب الله؟ أهكذا ينسب الله –جلّ وعلا– إلى نفسه ما يقتضي التشبيه وهو الذي –جلّ في علاه– لا أحد أحب إليه المدح منه ولأجل هذا أثنى على نفسه؟ عجيب والله أن يُملأ كتاب الله الذي تكلم به –جلّ وعلا– بما يقتضي الذم والقبح ونسبة ذلك إلى ذاته العلية! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الوجه الخامس: أن يقال: أساس مسلك القوم زعمهم أن هذه النصوص تقتضي التشبيه، ولأجل هذا هم حريصون على الفرار من هذا التشبيه بركوب مركب التأويل.

فيقال لهم: إن هذا لم يكن حاصلًا عند أصحاب النبي ﷺ مع كثرة تلاوتهم للقرآن وذكرهم لحديث رسول الله ﷺ ، مع ذلك ما شعر ولا واحد فقط –ونتحداهم أن يثبتوا خلاف ما نقول– ولا واحد من أصحاب النبي ﷺ استشكل فقال يا رسول الله إن هذه النصوص التي تتلوها علينا فيها ما يُشكل، فيها ما يُشعر أن الله –عز وجل– مشابه للمخلوقين.

لا والله ما فعلوا، بل كانوا إذا سمعوا صفات الله –تبارك وتعالى– يعظم إيمانهم وتعظيمهم لله تبارك وتعالى، يسمع أحدهم رسول الله ﷺ يقول : يضحك ربنا، فيقول: أيضحك ربنا؟ قال: نعم، قال: لا عدمنا من رب يضحك خيراً. أقال هذا الصحابي: يا رسول الله إثبات الضحك يوهم التشبيه؟ لا والله، إذًا هذا دليل على أن أساس القضية عندهم أساس غير صحيح.

ثم يقال لهم سادساً: إن هذا المسلك الذي سلكتموه مسلك غير صحيح بإجماع السلف الصالح، فلا يعرف عن السلف لا يعرف عن واحد فقط من أصحاب النبي ﷺ أنه أوّل صفة واحدة مع كثرة هذه النصوص، مع كثرتها ووفرتها في الكتاب والسنة ومع كونهم كانوا يتكلمون في تفسير القرآن وفي بيان حديث رسول الله ﷺ.

هذا مجاهد يخبر عن نفسه أنه عرض القرآن على ابن عباس –رضي الله عنهما- مرة، وفي رواية مرتين، وفي رواية ثلاث مرات، يقفه عند كل آية فيسأله عنها، إذًا كان الصحابة يتكلمون في الصفات ، ومع ذلك ولا مرة واحدة أُثر عن الصحابة أو صحّ عنهم أنهم نفوا صفة ثابتة لله –تبارك وتعالى- بدعوى أنها تقتضي التشبيه، ويكفي هذا في نقض مسلك التأويل من أساسه، كونه مسلكاً مخالفاً لإجماع أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم.

الجواب السابع: أن يقال: مسلك التأويل برمته ينافي قصد البيان والإرشاد والتيسير، يتنافيان ولا يجتمعان، بمعنى: الله –جل وعلا- قد بين أن كتابه ميسر للذكر، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾[القمر:١٧]، وصفه بأنه بيان، ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾ [آل عمران:١٣٨]،وصفه بأنه مبين، وصفه بأنه هدى، وصفه بأنه بشرى للمسلمين، في صفات تدل على أنه في غاية البيان والوضوح والتيسير، وأنه يهدي إلى الحق، لكن مسلك التأويل يتنافى مع ذلك كله، وكيف ذلك؟

تدري مسلك التأويل يقتضي ماذا؟ يقتضي أن تقرأ قول الله –تعالى- ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر:١٠]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[النحل:٥٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[الملك:١٦]،ومع ذلك لا تعتقد أن الله عالٍ على خلقه بل تعتقد أنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته! أهذا يكون كلاماً مفسَّرًا فصيحًا ميسَّرًا؟ أهذا يصدق عليه قوله –تعالى- ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان]؟ هذا لا يكون مع إرادة البيان والإيضاح، هذا لا يكون مع إرادة أن يكون القرآن هداية للبشرية ، هو إلى أن يكون كتاب ألغاز وأحاجي أو كتاب إضلال أقرب! وحاشا كتاب الله من ذلك.

أنا أسألكم، لو أن سيداً قال لخادمه: أحضر لي ماءً، فلما أحضر له الماء قال أنت مخطئ، يجب عليك أن تحمل كلامي على خلاف ظاهره، يجب أن تجتهد وتكد ذهنك وتفكر في تأويل كلامي، أنا لا أريد أحضر ماءً أنا أريد أحضر طعاماً، وأنت مخطئ في هذا الفهم، أهذا يفعله من يريد التيسير والتسهيل والهداية لمن يكلمه؟ إذًا كيف نصنع بعشرات بل مئات من النصوص التي جاء فيها إثبات الصفات لله –تبارك وتعالى- وهي تدل على ما

يقتضي الذم في حق الله –تبارك وتعالى؟ ثم يُراد من الناس أن يبحثوا في غريب اللغة ووحشيها وأنواع الكنايات والمجازات والأغاليط حتى يصلوا إلى المراد! أهذا يكون حال قرآن أُريد به أن يكون هداية للناس؟! سبحان الله العظيم!.

القوم هنا يقولون: إنما كان المراد أن يكدُّوا أذهانهم لأجل كسب الأجر؛ أجر الاجتهاد للوصول إلى معنى المراد.

فنقول: سبحان الله العظيم! أولاً : هذا مخالف لما اطرد في كتاب الله –جل وعلا–، لا يمكن أن يأتي في الشريعة ولا مثال واحد يدل على أن الله –عز وجلَّ– يخبر عباده بما يقود إلى الضلال لأجل أن يجتهدوا في الوصول إلى الحق، هذا لا يمكن أن تأتي به الشريعة.

ثم يقال لهم ثانياً: اطردت الشريعة على ضرورة قيام البيان عند الحاجة، أليس كذلك؟ واتفق العلماء على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وأي حاجة أعظم من عصمة الناس من الوقوع فيما يضلهم بل فيما يوقعهم في الكفر وهو تشبيه الله –عز وجل– بخلقه.

ثم يقال ثالثًا: اطردت الشريعة على أنه كلما كان الأمر أخطر كان بيانه أكثر، ولذلك اعتبر بشأن الدجال، ألا ترى النبي ﷺ قد أكثر على أصحابه من بيان حال الدجال؟ في البخاري من حديث النواس –رضي الله عنه– يقول: (ذكر النبي ﷺ يوماً الدجال فخفض فيه ورفع حتى ظنناه في طائفة النخل) بيانٌ وتوضيحٌ وتحذيرٌ لماذا؟ لخطورة الأمر أليس كذلك؟ هذا مع أن الدجال مكتوب بين عينيه كافر ، ويقرؤها –هذه الكلمة– القارئ وغير القارئ حتى الأمي يقرؤها، الله –عز وجل– سيعطيه القدرة على أن يقرأها، ومع ذلك ما اكتفى النبي ﷺ بذكاء الصحابة وعلم الصحابة بل أكثر عليهم في البيان والإيضاح، فما باله ما فعل –عليه الصلاة والسلام– فيما هو الحاجة فيه أشد؟ ما فعل هذا النبي ﷺ ولا مرة واحدة منه –عليه الصلاة والسلام– ، أليس هذا دليلاً على أن مسلك التأويل يتنافى وقصدَ البيان والإيضاح الذي أُنزل القرآن لأجله؟ بلى والله، ويدرك هذا كل منصف.

أنتقل بعد ذلك إلى الرد على مسلك التأويل من خلال ثمراته :

الثمرات المُرَّة العلقم تدل على أن الأصل سيء، أليس كذلك؟ النتائج والثمرات التي أنتجها مسلك التأويل تدل على أنه مسلك مُجانب للحق، تأمل معي فيما يأتي.

أول ثمرة ونتيجة على مسلك التأويل: هو فتح باب الانسلاخ من الشريعة ؛ فإنه إذا أمكن تسليط التأويل على مئات بل آلاف من أدلة الكتاب والسنة فلأن يمكن تسليط التأويل على ما هو دون ذلك من باب أولى ، بمعنى: لو أمكن للمتكلمين وصح لهم أن يؤوِّلوا نصوص الصفات فإن الفيلسوف سوف يرفع يده حينها ويقول: لحظة! لماذا يجوز لكم تأويل نصوص الصفات ولا يجوز لي تأويل نصوص المعاد؟

أحلال على بلابله الدوح حرام للطير من كل جنس ؟!

عجيب والله! أنتم كفرتموني لأنني أولت نصوص المعاد إلى المعاد الروحاني لا الجسماني، أنا ما رددت النصوص أنا فعلت مثلما فعلتم أنتم في نصوص الصفات، فلماذا يجوز لكم تأويل نصوص الصفات ولا يجوز لي تأويل نصوص المعاد؟ مع أنك لو قارنت لوجدت أن أدلة البعث أقل بكثير من أدلة الصفات ، والخطأ فيما يتعلق بالمخلوقين أهون من الخطأ المتعلق بالله –جلّ وعلا- أليس كذلك؟

يعني إذا أمكن للمتكلمين أن يؤوِّلوا ألفًا أو ألفي دليل فقط على علوّ الله –عز وجلّ- فَلَأَن يمكن أن نؤوِّل صفات البعث من باب أولى، فضلًا عن القبر وما يتعلق بمسائل عرصات القيامة من الميزان والصراط والقنطرة، وإذا أمكن لهؤلاء ذلك الأمر فحينئذٍ سوف يقول القرمطي –وقد رفع رأسه-: انتظروا أنا أيضًا يصح لي أن أؤوِّل نصوص الأمر والنهي، لماذا يجوز لكم يا معشر المتكلمين تأويل نصوص الصفات ولا يجوز لي تأويل نصوص الصلاة والزكاة والحج والصيام؟ لماذا؟ أنا أيضاً أقول ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أُثبتها ولكنني أقول الصلاة ليست هي الركوع والسجود –الصلاة المعهودة عندكم- بل المراد شيء آخر، وبالتالي لا يكمن أن يثبت شيء واحد من أحكام الشريعة ، لو فتح الباب لهؤلاء المؤولة وأمكن صرف هذه النصوص عن ظاهرها.

ثم يقال لهم ثانياً: إن مسلك التأويل يؤدي إلى إساءة الظن بالله -تبارك وتعالى-؛ وذلك أن الله -تبارك وتعالى- قد أنزل على العباد كتاباً بين فيه أنه هدىً لهم وحقيقة الأمر أنه مليءٌ بآيات تضلهم مع عدم البيان، كلها متشابه وليس فيه دليل واحد محكم يُرد المتشابه إليه ، هذا فيه إساءة ظن بالله -تبارك وتعالى-.

ويقال لهم ثالثًا: إن من ثمرات هذا المسلك الخاطئ: رفض الثقة بالنصوص؛ فإنه لا يكاد يمر على مكلف نص -متى ما اطَّرد عنده تأويل الصفات- إلا وانتابه شك، هل هو محمول على ظاهره أو على خلاف ظاهره؟ إذًا يمكن أن تضطرب الأمور عند المسلمين كافة ، يعني عشرات الأدلة في إثبات صفة من الصفات أمكن حملها على خلاف ظاهرها مع أنني لو قرأتها على ظاهرها فإنني سأعتقد موجبها، إذًا كل نص سيأتيني سيكون هناك شك لعل هذا النص على خلاف ظاهره ولعل الآخر أيضًا على خلاف ظاهره، كيف سيكون الاتباع؟ كيف سيكون الاستمساك بأهداب هذه الشريعة حينئذٍ - سواءً فيما يتعلق بالأخبار أو فيما يتعلق بالأحكام-؟.

ثم يقال رابعًا: إن هذا المسلك فوَّت على أصحابه أعظم باب من أبواب الخير، ألا وهو معرفة الله -عز وجلّ- والتعبد له -سبحانه وتعالى- بأسمائه وصفاته، ماذا فات هؤلاء من أنواع العلم والإيمان حينما أغلقوا على أنفسهم باب التدبر والتأمل والتفكر في هذه الصفات ثم التعبد لله -تبارك وتعالى- بالإيمان بها؟!

إذًا هذه بعض الثمرات التي أدى إليها هذا المسلك.

وأختم بالرد على مسلك التأويل من جهة ما يلزمه:

يلزم على مسلك التأويل:

أولاً: أن يكون ترك الناس بلا قرآن وسنة خيرًا لهم من أن يُنزل عليهم كتاب وتتلى عليهم سنة تضلهم عن الحق مع عدم البيان.

تأمل -يا رعاك الله- في هذا اللازم، الله -جل وعلا- أخبر أن الهداية سبيلها الوحي أليس كذلك؟ قال -سبحانه-: ﴿وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓ﴾[سبأ:٥٠]،والقرآن ليس سببًا للشقاء، قال -سبحانه-: ﴿طه

﴿١﴾ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ﴿٢﴾﴾ ووالله إن مسلك التأويل مضاد لهذه الآية؛ فإنه يجعل آيات القرآن سببًا للشقاء لأن ظاهر القرآن في أهم المطالب –وهو المطالب الإلهية– في كله أو جله يقود إلى الضلال ويقود إلى انحراف، يتلون القرآن وكل ما فيه من نصوص الصفات أو جل ما فيه يقتضي التشبيه مع المطالبة والأمر بالتدبر، الله –جل وعلا– أمر بتدبر كتابه أليس كذلك؟ ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩] إذًا أنا مطلوب مني أن أقرأ وأتأمل وإذا تأملت أنا على شفير هلكة لأنه قد أعتقد التشبيه وأنا لا أدري.

ولذلك أسألك، القوم يقولون –كما ذكرت قبل قليل– إن الله –جلّ وعلا– جعل القرآن بهذه المثابة لأجل أن يزداد أجر الأمة من خلال الاجتهاد في البحث عن المعنى المؤَوَّل إليه، أسألكم: كم نسبة المُؤَهلين من هذه الأمة للوصول إلى هذه المعاني الغامضة؟ إذا تأملنا في هذه الأمة كبارها وصغارها ورجالها ونسائها وعلمائها وجهالها، كم نسبة العلماء المحققين الذين يستطيعون تتبع الغرائب في اللغة والبحث في الكنايات والمجاز حتى يصلوا إلى أن المراد بالاستواء كذا والنزول كذا والإتيان كذا والغضب كذا والأصابع كذا واليد كذا؟ كم نسبتهم في الأمة؟ نسبة تذكر؟ أكثر الأمة لا تستطيع ذلك أليس كذلك؟ مع أن الأمة كلها مطالبة بتلاوة القرآن وتدبره، إذًا عامة الأمة هم على خطر، هذه الحقيقة لو كان مسلك التأويل صحيحًا، عامة الأمة على خطر، واحتمال أن يعتقدوا الباطل وارد جداً عليهم، ما أقربهم إليه، إذًا كان ترك الأمة بلا قرآن وإيكالهم إلى عقولهم خيرًا لهم، فهو أحسن من أن ينزل عليهم قرآن ربما يؤدي إلى إضلالهم!

ثم يقال ثانيًا –وأختم بهذا–: يلزم على مسلك التأويل أن يكون الصدر الأول من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وأتباعهم خائنين للأمة أو جاهلين أعظم الجهل ، لأنهم إما سكتوا عن بيان الحق في هذه النصوص عن جهل وبالتالي فيكون هؤلاء المتأخرون الذين تربوا على منطق اليونان وفلسفة الإغريق أعلم بدين الله وكتابه وسنة رسوله ﷺ من أصحاب رسول الله ﷺ ، أو أن يكون سكوتهم عن خبيئة في نفوسهم؛ ما يريدون الخير للناس ولا يرغبون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح للمسلمين لا يحبون لهم الهداية لأنهم يقولون: دعهم

يضلون! هذا لسان حالهم لأنهم عرفوا الحق فكتموا، وبالتالي يكون هؤلاء هم القائمين بواجب الأمر بالمعروف والنصيحة للمسلمين.

ويكفيك في فساد مسلك التأويل هذا الأمر، المسلك الذي لم يسلكه أبو بكر وعمر –رضي الله عنهما– ولم يسلكه أصحابهما نحن نقطع أنه لا خير فيه ، أيشك مسلم في ذلك؟ والله إن كل أحد حتى هم يسلِّمون بأنه لا يؤْثَر تأويل واحد عن أبي بكر وعمر والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.

إذًا هذا المسلك الذي ما عرفه أصحاب رسول الله ﷺ أتظنون أن فيه خيرًا؟ أيكون خير يُدَّخر لهؤلاء المتأخرين يضيع عن أفضل هذه الأمة وغُرتها؟ لا كان ذلك ولا يكون.

لعلنا نكتفي بهذا القدر، وأسأل الله –عز وجلّ– لي ولكم العلم النافع والعمل الصالح، كما أسأله –تبارك وتعالى– أن يجيرنا من مضلات الفتن، وأسأله –جل وعلا– أن يرزقنا الاتباع –حق الاتباع– لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والسير على ما كان عليه السلف الصالح، إن ربنا لسميع الدعاء، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان.

الدرس الثاني

مناقشة مذهب أهل التفويض

قال الشيخ صالح –حفظه الله– :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وعلى أصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فالحديث هذه الليلة صلة لحديث البارحة، فقد مضى الكلام عن مناقشة مذهب أهل التأويل، واليوم بعون الله –سبحانه– تكون مناقشة مذهب أهل التفويض .

والأمة ابتليت بهاتين البدعتين: بدعة التأويل وبدعة التفويض، وهذان المذهبان هما أكثر المذاهب انتشاراً في الأمة من بين المذاهب المخالفة في باب الأسماء والصفات.

ومذهب التأويل ومذهب التفويض متقاربان، يشتركان في شيء ويفترقان في شيء آخر، كما سيتبين ذلك قريباً إن شاء الله.

التفويض في اللغة : هو الرد والتوكيل .

والمراد به في الاصلاح : اعتقاد أن ظواهر النصوص –نصوص الصفات– مجهولة المعنى ، مع اعتقاد أنها ليست على ظاهرها.

إذاً هذا المذهب مبني على أمرين:

الأول: الحكم بأن نصوص الصفات على خلاف ظاهرها، فإذا تلوت مثلًا قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ فلا ينبغي أبدًا أن تفهم من هذه الآية أن الله استوى حقيقة، بل الآية جزمًا على خلاف ظاهرها.

والأساس الثاني: هو تفويض العلم بمعنى هذه الصفة إلى الله –تبارك وتعالى– .

أصحاب هذا المذهب يقولون هي على غير ظاهرها، إذًا ما معنى ما نقرؤه؟ قالوا: لهذا تأويل لا يعلمه إلا الله، لهذه الكلمة –وهي (استوى)– تأويل على خلاف الظاهر ولكن لا يعلم ذلك إلا الله –سبحانه وتعالى–، ففوضوا علم نصوص الصفات –العلم بمعناها– إلى الله – سبحانه وتعالى– مع قطعهم بأنها على خلاف ظاهرها.

وهذا الذي أحكيه لك هو الذي استقر عليه مذهب أهل التفويض، وإلا فإن التفويض قد يراد به غير هذا المعنى في مذاهب عدة، لكن هذا الذي استقر عليه مذهب المفوضة

وهذا المذهب أحدث من مذهب التأويل، حدث مذهب التأويل في الأمة قبل حدوث مذهب التفويض، وكأن الذي دعا إلى حدوث هذا المذهب أن مذهب التأويل قد تناوله أهل السنة والجماعة بالردود حتى تبين عواره؛ فلجأ من كان يروم تعطيل صفات الله –سبحانه وتعالى– إلى هذا المذهب بزعم أنه يمكن أن يدفع بالاستدلال الذي استدل به هؤلاء تُدفع سهام أهل السنة والجماعة عنهم؛ لأن النتيجة في المذهبين التعطيل، حتى قال بعض المتكلمين –ومنهم اللقاني شارح الجوهرة–: (التأويل هو التأويل التفصيلي والتفويض هو التأويل الإجمالي)؛ فالنتيجة في المذهبين واحدة ، وهي تعطيل الله –عزّ وجلّ– عن صفاته التي أثبتها لنفسه أو أثبتها له رسوله ﷺ.

ولا شك أن هذا المذهب مذهب مخالف لما مضى عليه السلف الصالح، وما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، إذ مذهب أهل السنة مبني على الإيمان والإثبات لما أثبت الله لنفسه وما أثبت رسوله ﷺ من صفاته –جلّ وعلا– مع معرفة المعنى وتفويض كيفية هذه الصفات إلى الله –تبارك وتعالى–.

أهل السنة آمنوا بهذه النصوص وفق ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفهموها في ضوء لغة العرب التي جاء القرآن والسنة بها، فاقتضى هذا أنهم يعلمون معاني الصفات، فإذا قرؤوا مثلاً قوله –تعالى– ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ علموا معنى كلمة استوى، وأن معنى كلمة استوى: علا وارتفع، ولكن كيفية استواء الله –تبارك وتعالى– هذا أمر نجهله لا نعلمه.

وعلمنا في دروس سابقة ما قرر الإمام مالك –رحمه الله– من تلك الكلمة العظيمة التي تلقاها أهل العلم عنه بالقبول، حينما سُئل: الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فقال –رحمه الله–: الاستواء غير مجهول –يعني أنه معلوم المعنى في لغة العرب– والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عن ذلك بدعة.

فجمع –رحمه الله– بين معرفة المعنى والتفويض لكيفية صفات الله –تبارك وتعالى– .

قلنا إن مذهب التفويض مبني على أساسين، الأول منهما مشترك بينهم وبين المؤولة، هم يعتقدون أن النصوص على خلاف ظاهرها، وهذا القدْر اشترك فيه المؤولة والمفوضة.

ثم افترقوا بعد ذلك، فقالت المؤولة: لا بد من تعيين المعنى الذي أراده الله –تبارك وتعالى– فلا يمكن أن يخاطبنا الله –سبحانه وتعالى– في القرآن بشيء مجهول المعنى، فلا بد أن يكون ههنا معنى ولا بد أن نجتهد في الوصول إليه.

أما المفوضة فقالوا: إننا نجهل هذا المعنى لعدم وجود الدليل عليه، وبالتالي ناقشوا المؤولة وقالوا: إنكم في تعيينكم أن الله –تعالى– أراد –مثلاً– ب(استوى) استولى، قلتم على الله بغير علم، وتكلمتم بلا دليل، وكان الواجب عليكم أن تقفوا.

المؤولة ناقشوا مذهب المفوضة، قالوا: لا يمكن أن يُنزل الله –عزّ وجلّ– كتابًا ليكون هداية ونورًا مبينًا ويأمرنا بتدبر آياته ثم يكون فيه ما لا يمكن الوصول إلى معناه.

والفريقان أصابا وأخطأا، أصاب المؤولة حينما ناقشوا المفوضة بأنه لا يمكن أن يكون في القرآن ما لا يمكن الوصول إلى معناه، هذا القدْر أصابوا فيه ، لكنهم أخطؤوا حينما قالوا على الله بغير علم وحينما حملوا النصوص على خلاف ظاهرها.

في مقابل ذلك فإن المفوضة أصابوا حينما ناقشوا المؤولة في ردهم عليهم حين قالوا: إنكم يا معشر المؤولة قلتم على الله –عزّ وجلّ– بلا دليل، ولكنهم أخطؤوا حينما حملوا النصوص على خلاف ظاهرها وحينما زعموا أن آيات الصفات مجهولة المعنى لا سبيل للعباد إلى الوصول إلى معانيها.

والحق المحض مذهب أهل السنة والجماعة الذين اعتقدوا أن النصوص على ظاهرها اللائق بالله –سبحانه وتعالى– وأنها معلومة المعنى في ضوء لغة العرب وإن كانت مجهولة الكيفية، فإننا لم نرَ الله ولم نرَ مثيلاً لله –تعالى الله عن ذلك– فتعين أن يقف إثباتنا عند إثبات الصفات لله –تبارك وتعالى– قاعدة أهل السنة –كما مرَّ بنا–: أن إثباتهم للصفات إثبات لصفة وليس إثباتاً لكيفية الصفة لله –تبارك وتعالى– .

عَودًا على بدء، أقول إن المفوضة استدلوا بآية من القرآن وآثار من السلف، ظنوا أن هذا الدليل وذاك يؤيدان المذهب الذي ذهبوا إليه.

أما الآية: فإنهم استدلوا بآية آل عمران ، قال –سبحانه–: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[آل عمران:٧] هذا هو موضع الاستدلال من هذه الآية عند المفوضة، وهو قوله –سبحانه–: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ والضمير في قوله ﴿تَأۡوِيلَهُۥٓ﴾ يرجع إلى ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾

استدلال القوم بهذه الآية فيه ثلاث مقدمات ونتيجة.

أما المقدمة الأولى: فهي أنهم أوجبوا الوقف على اسم الجلالة، يعني يجب أن تقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ولا تصل.

ثانياً: زعموا أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله –تبارك وتعالى–، آيات الصفات عندهم من المتشابه فهي داخلة في قوله: ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾.

ثالثاً: أنهم فسروا التأويل في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ فسروه بالاصطلاح المتأخر الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنىً آخر لقرينة تدل على ذلك، فهم إذًا فسروا التأويل بهذا المعنى الذي فشا عند المتأخرين لكلمة (التأويل).

النتيجة: أن آيات الصفات مجهولة المعنى ولها تأويل خلاف ظاهرها لا يعلمه إلا الله، هذه هي نتيجة ومحصلة مذهب أهل التأويل وهذه هي نتيجة استدلالهم بهذه الآية.

والقوم قد أخطؤوا في المقدمات الثلاث وبالتالي كانت النتيجة خاطئة، إذا كانت المقدمة خاطئة فالنتيجة خاطئة.

أما المقدمة الأولى:

فإنهم أوجبوا الوقف على قوله –تعالى–: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، والصواب أن الوقف والوصل كلاهما قراءة صحيحة أثرية قال بها السلف، فمن وصل فقد أصاب ومن وقف فقد أصاب، وسيأتي معنا تفسير الآية على قراءة الوقف وعلى قراءة الوصل.

أما المقدمة الثانية :

فهي أنهم زعموا أن آيات الصفات من المتشابه، وهذه دعوى ادعاها القوم بلا دليل، لو فتشت في كلامهم لوجدت أنهم يذكرون هذا الكلام مرسلًا بلا برهان عليه، ما الدليل الذي يدل على أن آيات الصفات من جملة المتشابه؟ لا جواب عندهم!

ومعلوم من قواعد الجدليين في علم الجدل أن الدعوى المجردة يكفي في ردها عدم التسليم بها، يكفي في رد هذه الدعوى أن إن هذا كلام غير مسلَّم، وتسقط بالتالي هذه الدعوى، فالعبرة بالدليل والعبرة بالرهان، وإننا لنقطع أن السلف الصالح مجمعون على أن آيات الصفات ليست من المتشابه ولا صح عن واحد منهم فقط أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله.

هذا أمر، وأمر آخر يتعلق بهذه المقدمة، وهي أنهم زعموا أن في القرآن ما هو متشابه تشابهًا مطلقًا، التشابه هو الغموض -غموض المعنى-، متشابه يعني غامض لا يُعلم معناه، والتشابه الذي أثبته القوم في كتاب الله -جلّ وعلا- وظنوا أن الآية قد دلت عليه هو التشابه المطلق وإن شئت فقل التشابه العام، بمعنى أن في القرآن -هكذا قالوا- في القرآن ما لا سبيل إلى معرفة معناه لكل أحد، لا يعلم معناه إلا الله -تبارك وتعالى- أثبتوا في القرآن التشابه المطلق.

ولا شك أن هذا غير صحيح، فليس في القرآن كلمة واحدة لا سبيل إلى العلم بعناها لجميع الخلق، هذا لا كان ولا يكون، ليس في القرآن كلام بل ولا كلمة إلا ويمكن معرفة معناها.

أما التشابه الذي أثبتته هذه الآية فإنه التشابه النسبي، وهو التشابه الذي يعرض لبعض الناس في بعض الأحوال، ليس أمرًا لازمًا للآيات، إنما هو أمر عارض، بمعنى: أنا يمكن أن يَغمُض عليَّ ويشتبه عليَّ معنى كلمة، ولكن ذلك معلوم بالنسبة لك ومعلوم عند فلان وفلان من العلماء، هذا واحد.

ثانيًا: أن هذا الأمر الذي هو الآن عندي متشابه ثمة سبيل إلى معرفة معناه، يمكن إزالة هذا التشابه بمراجعة كلام أهل العلم، بسؤال أهل العلم، فإنه يمكن أن يزول هذا التشابه.

أما أن يكون في القرآن كلام ليس لأحد سبيل إلى معرفة معناه، فهذا قول باطل، الله -جلّ وعلا- أمر العباد بتدبر القرآن أمرًا مطلقًا، فالقرآن كله مما يمكن تفهمه وتعقله وتدبره، ولا يستثنى من هذا شيء، لا آيات الصفات ولا غيرها، لا يمكن أن يأمر الله بالتدبر للقرآن ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ ثم بعد ذلك يقال إن فيه طائفة من الآيات لا سبيل إلى تدبرها، هذا غير موجود ولا يمكن القول به وليس عليه مثال يصح.

قد يقول قائل: قد ينتقض هذا التقرير بالحروف المقطعة الواردة في بداية بعض السور، فالله –جلّ وعلا– قال في مفتتح بعض السور هذه الحروف ﴿الٓمٓ ۝١﴾، ﴿حمٓ ۝١﴾ ،﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ ،﴿طه ۝١﴾، ﴿يسٓ ۝١﴾ إلى غير ذلك ، وهذه لا سبيل لأحد إلى معرفة معناها، وبالتالي ثبت أن في القرآن ما هو متشابه تشابهًا مطلقًا.

وهذا الإيراد غير وارد، هذا الكلام غير صحيح؛ لأن الذي يطلب له المعنى هو الكلام أم الحروف؟ أجيبوا يا جماعة، الكلام، وليس هذا عند المسلمين وليس هذا عند العرب، بل هذا عند العقلاء كافة، الذي يُطلب معرفة معناه إنما هو الكلام لا الحروف، ولهذا لو قال لنا قائل: ما معنى ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾؟ فإننا مباشرة نجاوبه بقولنا: وما معنى ب ت ث ج ح خ، إن أجبت على الثاني أجبناك على الأول، أما إذا قلت: هذه حروف والمعنى يُطلب للكلمات المكونة من هذه الحروف، قلنا: وكذلك الأمر في هذه الآيات، هل نحن نقرأ (كَهَيْعَصْ) مثلاً ؟ أو (حَمْ) أو (أَلَمْ) على أنها كلمة؟ لو كان الأمر كذلك فالإيراد وارد علينا، لكن هذه الحروف تُقرؤ حروفًا ولا تُقرؤ كلمات، وبالتالي لا أحد بل ولا في أي لغة يُطلب للحرف معنى، أليس كذلك؟ الذي يُطلب معناه أو الذي يُطلب المعنى له إنما هو الكلام المكون من الحروف أما الحروف فلا يطلب لها معنى.

إنما السؤال الذي قد يرد هنا: ما الحكمة من إنزال الله –عزّ وجلّ– هذه الحروف في القرآن؟ والجواب: البحث الآن انتقل إلى موضوع آخر، ليس هو مجال بحثنا، نحن نبحث هل في القرآن ما يُجهل معناه جهلًا عامًّا لجميع الناس؟ الجواب: لا، وهذا الإيراد غير وارد، أما ما الحكمة من إنزال الله –عز وجلّ– هذه الحروف في هذا الكتاب العزيز؟ فالجواب: أن هذا محل اجتهاد لأهل العلم، تلمَّس كثير من العلماء الحكمة في إنزال هذه الحروف، ولهم في ذلك بحث طويل، وإن كنت طالبًا للفائدة فإنني أُحيلك إلى موضع مهم للكلام عن هذه الحروف وما يمكن أن يُلتمس من حِكَم لإنزالها في كتاب ابن القيم –رحمه الله–: (التبيان في أيمان القرآن) –وطُبع أيضًا باسم: (التبيان في أقسام القرآن)–، وبالذات عند كلامه عن قوله –تعالى–: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ تجد في هذا الموضع ما يشفيك وتستفيد منه إن شاء الله –تعالى–.

عودًا على ما ابتدأنا كلامنا عنه، فإننا نقول: إن هذه المقدمة الثانية اتضح أيضًا أنها غير صحيحة.

بقيت المقدمة الثالثة:

وهي أنهم قالوا: إن التأويل في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ يعني لا يعلم ما يُصرف إليه هذا اللفظ عن ظاهره إلا الله، وهذا لا شك أنه خطأ بيِّن، ذلك أن هذا المسلك هو حمل آيات القرآن على اصطلاحات حادثة، وهذا مما اتفق العلماء على أنه لا يجوز، الواجب أن يُحمل ما جاء في القرآن على ضوء لغة العرب الذين كانوا يتعاملون بها ويفهمونها وقت نزول الوحي، أليس كذلك؟ بمعنى: ما رأيكم لو أن مفسراً في هذا العصر جاء إلى قوله -تعالى-: ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾، ﴿مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ ففسَّر السيارة ههنا بهذه السيارة التي تقف في الخارج وتركبها بعد قليل، ما رأيكم؟ ماذا نقول؟ نقول هذا المسلك خطأ بيِّن ومخالف لإجماع العلماء بأنه لا يجوز حمل كلام الله ورسوله ﷺ على اصطلاحات متأخرة تواضع عليها المتأخرون بعد نزول القرآن، نحن نقطع بأن العرب الذين أُنزل فيهم قوله -تعالى- ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ ما كانوا يفهمون كلمة (سيارة) على هذا المعنى لأن هذه السيارة أصلاً ما كانت موجودة، إنما كانوا يفهمون من كلمة ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ يعني جاء مسافرون، سيارة يعني مسافرون، جماعة من الناس مسافرة.

كذلك الأمر بالنسبة لهؤلاء الذين استدلوا بهذه الآية، حملوا قوله -تعالى- ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على هذا المعنى الذي هو اصطلاح حادث عند المتأخرين، أما في لغة العرب فلا تعرف كلمة التأويل بهذا المعنى، في عصر الاحتجاج في الوقت الذي نزل فيه الوحي ما كانت كلمة التأويل تأتي بهذا المعنى، إنما كانت تأتي كلمة التأويل بمعنى التفسير، ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾[يوسف:١٠١]، هنا التأويل بمعنى التفسير، قال ﷺ : (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) يعني التفسير.

ثانياً: يأتي التأويل بمعنى العاقبة أو ما يؤول إليه الشيء، ما يؤول إليه الأمر، قال -سبحانه-: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾[النساء] يعني عاقبة، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾[الأعراف:٥٣] الحقيقة التي يؤول إليها الشيء أو ما تكون إليه العاقبة هذا تُفسَّر به هذه الكلمة في بعض المواضع، إذاً التأويل على المعنى الذي ذكروا لا يمكن حمل الآية عليه.

فاتَّضح إذاً أن المقدمة الأولى غير صحيحة، والثانية غير صحيحة، والثالثة غير صحيحة، وبالتالي كانت النتيجة غير صحيحة.

ما معنى هذه الآية على قراءتي الوصل والوقف؟ أظن أن الأمر أضحى واضحًا.

أما على قراءة الوصل: فالله –جلّ وعلا– يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ يعني: وما يعلم تفسيره إلا الله –هذا الذي تشابه والذي يغمض على بعض الناس– يعلم تفسيره الله –جلّ وعلا– ويعلم تفسيره أيضًا أهل العلم بتعليم الله لهم.

أما على قراءة الوقف: فإن التأويل هو حقيقة الشيء الذي يؤول إليه الكلام، وبالتالي يدخل في ذلك: كيفية صفات الله –تبارك وتعالى–، أو كيفية حقائق اليوم الآخر فهذا شأن لا يعلمه إلا الله –جلّ جلاله–، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ يعني لا يعلم حقيقة ما أخبر الله –عزّ وجلّ– به من أمور الغيب إلا هو –سبحانه وتعالى–.

هذا الاستدلال الأول الذي كان بالآية، فما استدلالهم الثاني؟ قلنا: استدلوا بآثار عن السلف ظنوا أنها تسند قولهم وتدعم قولهم، والعجيب أن المتكلمين ينظرون إلى الأدلة النقلية من القرآن والسنة نظرة –قد تكلمنا عنها سابقًا– وقلنا: إنهم يرون أن الأدلة النقلية ظنية، لأنها تحتمل احتمالات كثيرة، لا يخلو دليل نقلي، لا تخلو آية أو حديث من احتمال تخصيص أو تقييد أو نسخ أو مجاز أو اشتراك، إلى آخر ما يذكرون. فالأدلة النقلية عندهم لا يثقون بها تمام الثقة، إنما الثقة عندهم بما يقولون إنه دليل العقل القاطع، ثم نراهم في هذه المطالب التي يقولون لا نقبل فيها إلا القطع نراهم يستدلون بآثار للسلف، أنتم لو ذكرنا لكم حديثا عن النبي ﷺ في البخاري لربما قلتم أخبار آحاد أو قلتم إن الدلالة ظنية، والآن تستدلون بماذا؟ بآثار عن السلف!.

والعجيب أيضاً أن القوم هم الذين أطلقوا تلك الجملة الشائعة الخاطئة: (مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم)، لماذا جعلوا مذهب السلف أسلم؟ لأنهم قالوا إن مذهب السلف –في ظنهم– هو التفويض، ومذهب الخلف أعلم وأحكم لأنه هو مذهب التأويل، طيب وما مذهب السلف عندهم (الذي هو أسلم) ؟ هو مذهب التجهيل هو المذهب الذي يزعم أصحابه أن أهله لجهلهم سكتوا فما تكلموا فسلموا، كان

مذهبهم ماذا؟ أسلم، فكيف ينسبون السلف إلى الجهل الذي كان أسلم وليس إلى العلم الذي كان أصحاب الطرف الآخر بسببه أعلم، ينسبون السلف إلى الجهل ثم بعد ذلك ماذا؟ يستدلون بكلامهم! أليس هذا عجيبًا؟! على كل حال، الجملة السابقة –على مرادهم- غير صحيحة، غير صحيحة من جهة نسبة المذهب إلى السلف، وغير صحيحة في ذاتها.

أما من جهة النسبة إلى السلف فلا شك ولا ريب أن مذهب السلف بريء من مذهب التفويض الذي زعم المتكلمون أنه مذهبهم.

ثانياً: الجملة في نفسها غير صحيحة، كيف يقابل بين كون هذا المذهب أسلم وهذا المذهب أعلم وأحكم؟ كيف يقابل بين هذا وهذين؟ مع أن هذه الأمور الثلاثة متلازمة لا تنفك عن بعضها، إذا كان المذهب أعلم وأحكم فبالضرورة يلزم أن يكون الأسلم، وإذا كان هذا هو الأسلم فبالضرورة لا بد أن يكون أعلم وأحكم، كيف تكون السلامة مع الجهل والطيش؟ لأن هذا الذي يقابل العلم والحكمة أليس كذلك؟ فلا يمكن أن تكون السلامة مع جهل ولا يمكن أن تكون السلامة مع طيش، إذاً هذه الجملة في نفسها غير صحيحة، والصواب أن مذهب السلف –الذي هو الإثبات لا التفويض- أعلم وأحكم وأسلم.

طيب، استدل القوم بجملة من الآثار عن السلف، وظنوا أن هذا يدل على مذهبهم، من ذلك:

أولاً:

قالوا: يدل على مذهب التفويض ما جاء عن جملة كثيرة من السلف أنهم قالوا في أدلة الصفات: (أمِرُّوها كما جاءت)، قالوا: هذا دليل بيِّن واضح على أن مذهب السلف هو التفويض، لأنهم قالوا أمرُّوها.

والجواب عن هذا من وجهين:

١- أن تفسيرهم الإمرار بالتفويض –الذي هو تفويض المعنى- تفسير غير صحيح، لا دليل عليه لا من اللغة ولا من العرف ولا من الشرع، ما دليلكم على أنهم أرادوا بقولهم (أمرُّوها) يعني فوِّضوا معناها وأغمضوا أعينكم وقلوبكم عن التفكير فيها؟ ما دليلكم على ذلك؟

إن جئتم إلى اللغة فاللغة لا تساعدكم على هذا التفسير فإن الإمرار في اللغة هو الإثبات، قال الخليل بن أحمد في كتابه (العين): الإمرار نقيض النقْض في كل شيء، واستدل بقول الشاعر:

لا يأمنن قوي نقض مِرَّته إني رأيت الدهر ذا نقض وإمرار

إذًا المقابلة الآن بين النقض والإمرار، وما الذي يقابل النقض؟ الإثبات، فدل هذا على أن كلمة (الإمرار) تعني الإثبات.

ثم يقال أيضًا لم يأت عن أحد من السلف قطّ أنه قال لا تفهموا لنصوص الصفات معنى إنما اقرؤوها قراءة الطلاسم وقراءة الألغاز والأحاجي التي لا يعرف معناها، أو أنزلوها منزلة الكلمات الأعجمية التي لا يدرى معناها، من أين لكم أن السلف أرادوا هذا بقولهم (أمروها)؟

٢- ثم يقال ثانيًا: يدل على أن السلف أرادوا بالإمرار الإثبات وليس التعطيل –يعني الإثبات الذي يقابل التعطيل- يدل على هذا أنهم في الغالب يعقِّبون هذه الكلمة بقولهم (بلا كيف)، تجدهم يقولون (أمروها كما جاءت بلا كيف)، والسؤال: من الذي يطالَب بعدم التكييف؟ أهو الذي يعرف المعنى أو الذي يجهل المعنى؟ الذي يعرف المعنى، يعني: السلف يقولون: أثبتوا هذه الأدلة وإثباتكم مبني على معرفة معناها في ضوء لغة العرب، ولكن تنبهوا لا تبالغوا في الإثبات حتى تصلوا إلى مرحلة التكييف، أثبِتوا ولكن احذروا من التكييف.

أما الذي هو جاهل للمعنى أصلًا كيف يُنهى عن التكييف، الذي يمكن أن يكيِّف هو الذي يعرف المعنى فيبالغ في الإثبات حتى يصل إلى التكييف، أما شخص الكلمة بالنسبة له طلاسم يُقال له لا تكيف؟! هذا غير معقول أليس كذلك؟ فدل هذا إذًا على أن قولهم (أمروها كما جاءت بلا كيف) لا تفيد المعنى الذي أرادوا.

قالوا نستدل ثانيًا:

بما جاء عن بعض السلف من نفي المعنى، فإنهم كانوا يقولون في نصوص الصفات: (أمروها كما جاءت لا كيف ولا معنى).

والجواب:أن المعنى الذي نفاه السلف –رحمهم الله- هاهنا هو أحد أمرين:

١- إما المعنى الذي كان يقوله المعطلة، فيكون كلامهم نهيًا عن طرفيّ الضلال، لا كيف كما تقول المشبهة ولا معنى كما تقول المعطلة –الذين كانوا يحملون هذه النصوص على خلاف معناها-، فيقولون في قوله –تعالى- مثلًا: يد الله يعني قوة الله، كانوا يذكرون هذه المعاني.

والسلف –رحمهم الله- لو تأملت –يا رعاك الله- تجد أن كلامهم في بيان معاني نصوص الصفات قليل، لمَ؟ هل لأنهم جُهال بالمعاني؟ الجواب: لا، هذا ظن خاطئ، السبب يرجع إلى أنهم أهل لغة يفهمون الكلام في مجاري لسان العرب، وبالتالي فلا حاجة عندهم إلى الكلام عن هذه المعاني، ليس فقط في نصوص الصفات بل في الكلام المعتاد، يعني هل تجد عند المتقدمين –أهل اللغة وأهل اللسان وأهل الاحتجاج بكلامهم- هل تجد أنهم يفسرون معنى الوجه، معنى الساق، معنى المحبة، معنى الغضب، وأمثال هذه المعاني؟ لا، ولذلك كانوا يقولون : إن قراءتها تفسيرها.

أخرج الدارقطني في كتابه (الصفات) عن سفيان ابن عيينة –رحمه الله- أنه قال في نصوص الصفات قال فيها: (يجب الإيمان والتصديق، وتفسيرها قراءتها)، بمجرد أن تقرأها فإنك تفهم المعنى، لكن المؤولة هم الذين احتاجوا إلى ذكر المعاني؛ لأنهم حينئذٍ أصبحوا يذكرون تفسيرات مخالفة لما هو معلوم في لغة العرب فجاء كلام السلف (لا كيف ولا معنى).

٢- أو يكون مرادهم بقولهم (لا معنى) كما تقول المكيفة أيضًا، وبالتالي يكون هذا من الترادف في الكلام، أرادوا به نفي مذهب أهل التكييف والتشبيه الذين كانوا يتكلمون في كيفية صفات الله –تبارك وتعالى-.

استدلوا ثالثًا: بجمل جاءت عن السلف بنفي التفسير.

والجواب عن هذا: أن يقال أيضًا إن هذا حملٌ لكلام السلف على غير ما أرادوا، فإن التفسير في كلام السلف أرادوا به أحد أمرين:

١- إما التأويلات الباطلة التي كان يذكرها المعطلة، ومما يستشهد به على هذا التوضيح ما ذكر الإمام الترمذي –رحمه الله- في جامعه حينما قرر تقريرًا حسنًا ما يتعلق بإثبات الصفات لله –تبارك وتعالى-، ثم قال عند قوله –تعالى- ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾[الفتح: ١٠] -أو دليلًا آخر يدل على إثبات صفة اليد- قال: (إن

الجهمية يفسرون هذا بالقوة)، فتجد أن نفيه للتفسير أراد به التفسير الذي كانوا يتكلمون به –الذين هم المعطلة– حيث كانوا يحملون الكلام على غير ظاهره من التأويلات الباطلة التي يذكرونها.

٢- أو يكون مرادهم بالتفسير: ما كان يتكلم به المكيفة، ويُستشهد على هذا التوضيح أيضًا بما أخرج الدارقطني في كتابه (الصفات) عن أبي عبيد القاسم بن سلام حينما تكلم –رحمه الله– عما يتعلق بإثبات الصفات وذكر ما يتعلق بإثبات القدمين وغيرها من الصفات لله –تبارك وتعالى–، ثم قال: (فإن قيل لنا ما كيفية ذلك؟ قال: لا نفسر شيئاً من ذلك) ما هو التفسير الذي نفاه –رحمه الله– هاهنا؟ الكلام في التكييف، فدل هذا على أنهم حينما نفوا التفسير لم يريدوا به معرفة المعنى في أصل لغة العرب، إنما أرادوا به إما تفسير المعطلة وإما تفسير المكيفة.

استدلوا رابعًا: بما جاء عن بعض السلف من الأمر بالسكوت، والسكوت أيضًا راجع إلى هذين المعنيين الذين ذكرتهما لك، فإن السلف –رحمهم الله– جاء عنهم، ولو راجعت ما خرَّج الدراقطني –رحمه الله– في الصفات عن السلف –رحمهم الله– في هذا الباب لوجدت أنهم يتكلمون عن السكوت بهذا المعنى، كذلك في كلام غيره ممن حكى ونقل وخرَّج كلام السلف –رحمهم الله– فإنهم يريدون بالسكوت السكوت عن المعاني التي يذكرها هؤلاء المكيفة أو أولئك المعطلة.

أخيرًا –وهو الأمر الخامس–: استدلوا بما جاء عن بعض السلف من قولهم بالتفويض، –نفوض هذه النصوص–، وأظن أن الجواب واضح من منهج السلف –رحمهم الله– المتكاثر الذي يدل على أنهم أرادوا بالتفويض تفويض الكيفية لا المعنى.

ثم إنه يقال إن القوم أخذوا بمتشابه من كلام السلف وتركوا المحكم الكثير، كم جاء عن السلف –رحمهم الله– من آثار كثيرة فيها إثبات الصفات إجمالًا، وفيها إثبات الصفات تفصيلًا، وفيها تبويبهم في مصنفاتهم على هذه الصفات مما يدل على أنهم عرفوا المعنى، وما جاء عنهم أيضًا في آثار كثيرة فيها الرد على من عطل صفات الله

–تبارك وتعالى– أو تأوَّل بها غير معناها ، إلى غير ذلك مما يدل على أن السلف –رحمهم الله– كانوا يعلمون المعنى ولكنهم يفوضون الكيفية لربنا –سبحانه وتعالى–.

أنتقل بعد ذلك إلى مناقشة مذهب أهل التفويض من ثلاث جهات: المناقشة من جهة بيان مخالفتهم للأدلة النقلية، وثانياً: المناقشة من جهة مخالفتهم للأدلة العقلية، وثالثًا: من جهة اللوازم التي تلزم على هذا المذهب.

١ .أما من جهة النقل :

فإن مذهب التفويض يُردُّ عليه:

أولًا: بكل آية في القرآن دلت على أن القرآن العظيم بيان وتبيان ومبين، فإن هذا يتنافى تمام المنافاة مع كون ظاهره ضلالًا وتشبيهًا، أو أنه محتوٍ على ما هو مجهول المعنى لجميع الخلق في أشرف مطالبه وهي المطالب الإلهية، ألم يقل الله –عز وجلّ– ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ١﴾ [يوسف]، ألم يقل الله –عز وجل– ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾[النحل:٨٩]، ألم يقل الله –عز وجل– ﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ﴾[آل عمران:١٣٨]؟ كيف بالله يكون بيانًا وتبيانًا ومبينًا وهو في ذاته يقود إلى الضلال ويقود إلى الانحراف لأن ظاهره يدل على التشبيه؟ كيف يكون بيانًا ومبينًا وهو في نفسه مجهول المعنى في أهم ما فيه؟ هذا لا يمكن أن يكون.

ثم يقال ثانيًا: يَرد مذهب التفويض كل آية في القرآن دلت على الأمر بتدبره، كقوله –تعالى– ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[ص:٢٩].

ثالثاً: يُرَدُّ على مذهب أهل التفويض بكل آية في القرآن دلت على أن القرآن نزل بلغة عربية ليُعقل ويُعلم، ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾ [يوسف]، ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٣﴾ [فصلت]، لِمَ جعله الله –عز وجلّ– كذلك؟ ما جعله الله –عز وجلّ– عربيًا إلا ليُعقل ويُعلم، ثم أقال الله –تعالى– إلا آيات الصفات؟ أوجدتم قراءة بهذا؟ لعلكم تعقلون إلا آيات الصفات؟ هل استثنى النبي ﷺ من هذه الآية آيات الصفات؟ الجواب: لا، كما أنه ما استثنى من قوله ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ آيات الصفات، أليس كذلك؟

ثم نقول رابعًا: يَرد على مذهب أهل التفويض كل آية في القرآن ذمت الذين لا يفهمون معناه، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾[محمد: ١٦]، ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾[المؤمنون:٦٨]، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾[محمد]، إذًا هذا ذم لمن يجهل القرآن كله، وهل استثنى الله –عزّ وجلّ– آيات الصفات؟ الجواب: لا.

ثم يقال خامسًا: يَرد مذهب التفويض كل آية في القرآن دلت على أن القرآن ميسر للذكر، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾[القمر]،وبالتالي فإنه لا يمكن أن يكون ميسرًا وظاهره يدل على التشبيه فيتعين حمله على خلاف ظاهره، لا يمكن أن يكون ميسرًا وهو مجهول المعنى في أهم ما فيه.

إذًا هذه أدلة نقلية تدل على أن مذهب التفويض مذهب غير صحيح.

٢.**<u>ننتقل إلى المناقشة العقلية:</u>**

يقال أولًا: إن مذهب التفويض باطل عقلًا؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، والقوم بنوا مذهبهم على أن آيات الصفات يدل ظاهرها على التشبيه، والتشبيه كفر، ومع ذلك النبي ﷺ ما بيَّن ولا وضَّح!

ثانيًا: يرد مذهب التفويض أنه يلزم منه الطعن في حكمة الله –تبارك وتعالى–؛ حيث أنزل على الناس كتاباً وصفه بأنه هدىً ونوراً وبيانًا وتبيانًا وبشرى للمسلمين وظاهره يقود إلى الضلال بل الكفر، وصفه الله بهذه الصفات وهو مجهول المعنى، فيه كلام كأنه كلام أعجمي إذا قرأه من يعرف لغة العرب لا يفهمها، فيه ألفاظ أقرب ما تكون إلى الأحاجي والألغاز، أهذا يكون في كتاب هذا شأنه؟ أهذا يليق بحكمة الله –تبارك وتعالى–؟!

ثم يقال ثالثًا: هذا المذهب يرده التأمل فيما يلزم على هذا القول من الطعن في القرآن الكريم الذي جعله القوم قرآنًا معسَّرًا صعبًا، ألغاز وأحاجي، له كلام يمكن أن يُفهم والحقيقة أنه لا يمكن فهم معناه! ثم لهذا الكلام تأويل لا يعلمه إلا الله! ومع ذلك مأمورٌ الإنسان أن يتدبره! ومع ذلك النبي ﷺ ما بيَّن ولا وضَّح ولا أرشد ولا

في حديث واحد –عليه الصلاة والسلام– ما المعنى المراد! أو على الأقل قال للصحابة اقرؤوا القرآن وحذاري أن تفهموا منه شيئًا وعلى الأخص ما يتعلق بصفات الله –تبارك وتعالى–!

يرد هذا المذهب من جهة رابعة: أنه يستلزم تجهيل النبي ﷺ، يا لله العجب! النبي ﷺ إنما أنزل الله عليه هذا القرآن ليبين للناس ما فيه، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾[إبراهيم: ٤]، ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾[النحل: ٤٤] وهم جعلوه –عليه الصلاة والسلام– تاليًا لهذا القرآن الذي أُرسل بإبلاغه وهو يجهل معناه! كان يتلو كلامًا لا يدري ما معناه لأن أشرف ما فيه لا يعلم معناه إلا الله –تبارك وتعالى– حتى النبي ﷺ يتلو القرآن وهو لا يعرف معناه في أشرف وأفضل مطالبه!

ثم يلزم عليه خامسًا: تجهيل السلف الصالح، وأن أصحاب النبي ﷺ –فضلًا عمن بعدهم– كانوا لا يعلمون الكتاب إلا أماني، ألفاظ تقال بدون معنى، كانوا يقرؤون القرآن ويتأملونه وهم جهال بمعناه لا يفهمون ما يقرؤون! وحاشا أصحاب النبي ﷺ من ذلك.

يرد هذا المذهب سادسًا:أنه مخالف لإجماع السلف الصالح من كونهم كانوا يتدبرون القرآن كله من أوله إلى آخره، وما قال منهم أحد قط إن في القرآن ما لا يُعلم، وما قال أحد منهم قط إن في القرآن ما لا سبيل إلى تدبره، مرَّ بنا كيف كان مجاهد –رحمه الله– يعرض القرآن على ابن عباس –رضي الله عنهما– يقفه عند كل آية يسأله عنها، أسمعتم أن مجاهدًا –رحمه الله– استثنى من ذلك آيات الصفات؟ أقال مجاهد –رحمه الله– إنه كان إذا مرّ على قوله –تعالى–: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[طه] كان يسكت ويصمت وابن عباس كذلك ويمضون ولا يقفون؟ أمرّ بكم ذلك يا جماعة؟ لا ما كان، هذا ابن مسعود –رضي الله عنه– وهو الذي يقول: كنا إذا نزل القرآن وقفنا عند عشر آيات فحفظناها وعلمنا ما فيها وعملنا بها ثم انتقلنا إلى غيرها، السؤال: أقال ابن مسعود –رضي الله عنه– باستثناء آيات الصفات؟ الجواب: لا، وهلُمَّ جرًّا في آثار كثيرة عن السلف، بل النبي ﷺ كان يحث أمته على مدارسة القرآن، النبي ﷺ أخبر كما في الصحيح (ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله

ويتدارسونه بينهم) أقال -ﷺ- إلا آيات الصفات لأن لها تأويلًا لا يعلمه إلا الله وهي متشابهة تشابهًا مطلقًا؟ أهذا قاله النبي -عليه الصلاة والسلام-؟ الجواب: لا.

إذًا هذه -يا رعاكم الله- أوجه تدل على بطلان هذا المذهب.

٣.وأخيراً من جهة اللوازم التي تلزم على هذا المذهب، يلزم على هذا المذهب:

١) أولًا: أن ترك الناس -كما قلنا في مذهب أهل التأويل نقول في مذهب أهل التفويض- يلزم على ما قرروا في هذا المذهب أن ترك الناس بلا قرآن خير لهم من أن يُنزل عليهم قرآن قد يقودهم إلى الضلال وقد يقودهم إلى الكفر بالله -عزّ وجلّ-؛ فإن ظاهر هذه النصوص -على زعمهم- يدل على التشبيه والتشبيه كفر.

٢) ثم إنه يلزم على هذا المذهب أيضًا فتح باب دخول أهل الزندقة والإلحاد والضلال على المسلمين؛ فإن هذا المذهب مذهب تجهيل، أصحابه يقولون إن السلف كانوا أهل جهل وأهل دروشة -كما يقولون- يقرؤون القرآن فقط للبركة، أما العلم واستنباط المعاني وفهم المراد هذا لنا نحن، فيُفتح المجال لكل صاحب بدعة وضلال يحرف الكلم عن مواضعه أن يخوض في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ لأن القوم فتحوا لهم المجال، السلف كانوا أهل تجهيل كانوا جهالاً ويُجهِّلون غيرهم أيضًا، ولأجل هذا كان مذهبهم أسلم لأنهم يسكتون عن جهل فلا يتكلمون فيقعون في الخطأ، لكن المتأخرين يمكن لكل أحد -لأنه قد حاز علمًا- أن يقول في كتاب الله -عز وجلّ- برأيه وما يبدو له من هوى وبالتالي فإنه يفتح المجال على مصراعيه للخروج عن نهج السلف الصالح.

٣) ثم أخيرًا: هذا المذهب لو لم يلزمه إلا كونه يغلق على أصحابه باب التدبر والتأمل والتعبد لله -تبارك وتعالى- بأسمائه وصفاته، أقول لو لم يكن إلا هذا اللازم لدل هذا على بطلان هذا المذهب وعلى أنه حريٌّ بالرد والنقض، سبحان الله العظيم! كيف يقول أحد إن أفضل ما في القرآن وأعظم ما في القرآن وهو الذي تشتد حاجة المؤمنين إليه أعظم من كل شيء وهو معرفة ربهم وخالقهم وإلههم -الذي يذعنون له ويذلون له ويحبونه ويعظمونه ويتوكلون عليه ويفوضون أمورهم إليه- كيف يقال إن على المؤمنين ألا يفهموا شيئاً من الآيات التي تتكلم عنه!

إنما إذا مرَّ الإنسان على آية فيها بيان صفة الله –تبارك وتعالى– فإن عليه أن يسرع أثناء القراءة مع إغلاقه العقل والقلب والعين عن أن يتدبرها! سبحان الله العظيم! ماذا فات هؤلاء من أعظم باب يزيد الإيمان ويرقِّي العبد في مدارج الإحسان!

ولأجل هذا؛ لأجل ما يلزم على هذا المذهب من هذه اللوازم الباطلة وفتح باب الضلال على مصراعيه قرر أهل العلم أن هذا المذهب من شر المذاهب، نص شيخ الإسلام –رحمه الله– في المجلد الأول من درء التعارض أن مذهب أهل التفويض –بعد أن بين اللوازم التي تلزم عليه– بين أنه من شر مذاهب أهل البدع، إذا نظرت وتأملت في اللوازم التي تلزم عليه فلا شك ولا ريب أنه كلامه –رحمه الله– كلام مستقيم.

لعلنا نقف عند هذا الحد، وأسأل الله –جل وعلا– لي ولكم العلم النافع والعمل الصالح والإخلاص في القول والعمل، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان.